معوقات تحول المصارف التقليدية الى المصارف الاسلامية فى ليبيا نموذج مصرف الصحاري الليبي

محمد علي الشريف. استاذ مساعد – كلية الاقتصاد جامعة صبراتة.

فيصل عبد السلام الحداد. استاذ مساعد – الجامعة المفتوحة.

الملخص

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة فكرة التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي في المصارف، وقد شرعت عدة مصارف في التحول إلي نظام الصيرفة الإسلامية، منها من تحول بالكامل ومنها من فتح فروع ونوافذ إسلامية داخل المصارف، ويعد المصرف الصحاري (احد اكبر المصارف التجارية في ليبيا)، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل المعوقات التي تواجه المصرف في عدم التحول إلي العمل بالنظام الإسلامي، وقد أخدت عينة الدراسة من مصرف الصحاري الرئيسي، وارتكزت الدراسة على أربعة متغيرات تتمثل من أهم العوامل التي قد تكون عائقاً في المصرف وهي، عامل توجيهات إدارة المصرف، وعامل التنظيم الإداري، وعامل الكفاءات والخبرات البشرية، أخيرا عامل التشريعات والقوانين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو يَّعمل على استخلاص الَّدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها، كَّما أَّشتملت الدراسة على إجراء دراسة ميدانية من خلال

تصميم استبانه، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المتغيرات المستقلة (عامل توجيهات إدارة المصرف، وعامل الكفاءات والخبرات البشرية) ذات علاقة إحصائية مؤثرة على المتغير التابع الرغبة في التحول، كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات من أهمها يجب إعادة تأهيل عناصر ليبية للعمل المصرفي الإسلامي، كما يجب على المصرف المركزي تشجيع المصارف التجارية التقليدية نحو التحول وفتح فروع إسلامية، و يجب الاستعانة بخبرات وتجارب بعض الدول العربية نحو التحول، يجب تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية قبل القيام بعملية التحول، لابد أن يكون الدافع الرئيسي من التحول هو الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والخوف من محاربة الله ورسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) من التعامل بالربا.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، مصرف الصحاري الليبي، معوقات التحول- الصيرفة الإسلامية

Abstract

Recently, Libya witnesses the idea of shifting from the traditional to the Islamic banking system. Several banks have adopted the transition to a system of Islamic banking. Although some banks have completely transformed to the Islamic Banking, there still others which only adopt branches or windows of Islamic banking, within the whole system such as Al sahara Bank which is one of the biggest commercial banks in Libya. The aim of this study is to identify and analyze the barriers faced by the bank in the transition to the Islamic banking system. The study sample was chosen from the Central

Bank of Al Sahara. The study was based on four important variables that may be an obstacle in the bank: Orientations of the Bank's management; administrative management; competencies and human expertise; and legislation and laws. The study used a descriptive analytical approach which helps to draw the connotations of the different meanings of the data and information, to explore the relationship between the variables, and give the proper interpretation with the predictability of future events regarding the studied phenomenon. The study also included field research through the design of questionnaire. From several results, the most important is that the independent variables (factors of Orientations of the Bank's management and competencies and human expertise) had a relevant statistical relation affecting the dependent variable (desire in the transition). The research presents a number of recommendations. Libyan expertise should be trained to work on the Islamic banking system. The Central Bank should encourage the traditional commercial banks toward transition and opening Islamic branches. it should also use the expertise and experiences of some Arab states toward transformation. An independent legitimate body should be assigned before the process of transformation to supervise it. Lastly, the main motive of the transition should be to comply with the provisions and principles of the Islamic sha'riah and the fear of the fighting of Allah and his messenger (pbuh) of usury dealing practice.

Keywords: Islamic banks, the Bank of Libyan deserts, obstacles to the transition.

المقدمة

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع دول العالم، إذ تمكنت هذه المصارف بسرعة هائلة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها المختلفة، بذلك فإن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة) ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج وتعزيز الطاقة التشغيلية لرؤوس الأموال في إطار الشريعة الإسلامية.

كما تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطوراً هائلاً في الصناعة المصرفية الإسلامية سواء أكانت في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة مثلا في ليبيا أعلن مصرف ليبيا المركزي عن منح الموافقة المبدئية لطلبات تأسيس مصارف إسلامية في البلاد، وكذلك تسعى ليبيا إلى التحول لنظام مصرفي إسلامي متكامل يحقق استقرارا اقتصاديا في البلاد، بذلك أصدر المؤتمر الوطني العام في نوفمبر 2012 ، قانونا يلغي الفوائد المصرفية على القروض التي تمنحها المصارف للمواطنين، وبموجب القانون، تلغى جميع الفوائد على جميع القروض المصرفية السابقة وإيقافها، والمنع المطلق لهذه الفوائد في القروض الجديدة عملا بالتعاليم الإسلامية التي تحرم الربا بأنواعه وتحت أية مسميات، كما قررت الحكومة تشكيل لجنة لمراجعة وحصر القوانين والتشريعات المعمول بها واقتراح تعديلها بما لا يتناقض مع الأحكام القطعية وقواعد الشريعة الإسلامية، بذلك إصدار القانون رقم(1) لسنة 2013م بشان منع المعاملات الربوية ومنع التعامل بالفائدة، وقد بدأ

بتطبيق القانون منذ صدوره بين الأفراد الطبيعيين على أن يتم تطبيقه بين الهيئات الاعتبارية بداية من 2015/01/01م.

الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات التي تتصل بموضوع البحث حسب ما تمكن الباحثان من التوصل إليه:

أ- **دراسة "منور إقبال _ أوصاف أحمد_ طارق الله خان"1998، بعنوان:** "**التحديات التي تواجه العمل المصرفي**"، استعرض الباحثون العمل المصرفي الإسلامي في الممارسة والتطبيق والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي مؤسسياً وتشغيلياً. من خلال الدراسة التطبيقية وتقويم الممارسة عملياً كشفت الدراسة عن عدة نتائج أبرزها وجود عوامل تفوق ونجاح للمصارف الإسلامية الأمر الذي جعل من كثير من المصارف التقليدية تحول من مسار عملها باتجاه العمل المصرفي الإسلامي أو تقوم بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية. وكذلك كشفت الدراسة عن وجود تحديات أساسية تواجه المصارف الإسلامية من خلال تقويم العمل المصرفي الإسلامي بأخذ عدة مصارف إسلامية ودراستها بمتوالية زمنية بلغت ثلاث سنوات من عام 1994-1996، ومن هذه التحديات عدم وجود الإطار المؤسسي المناسب واحتياجات العصر في ظل العولمة، وكذلك حتمية الاندماج بين المصارف الإسلامية وبعض المسائل المتعلقة بالجوانب الشرعية.

ب- دراسة د. نصر صالح، يحيى محمّد 2008 م بعنوان (إمكانيّة تطبيق نموذج **المصارف الإسلاميّة على المصارف اللّيبيّة)** والمقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الأول الذي عقد بمدينة طرابلس- ليبيا في الفترة من 29-2008/7/30 مسيحي ، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى ماهيّة المصارف الإسلامية من حيث النّشأة والتّطوّر, ودراسة الظّروف الحاضرة الّتي تحيط بها, بهدف اقتراح استراتيجية وآليّات تحوّل مرحلية تكفل الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج كان أبرزها أنّه تتوافر في البيئة اللّيبية المتطلّبات الأساسيّة للبدء في تنفيذ فكرة التحوّل المنشودة نحو الصّيرفة الإسلاميّة, وتتمثّل في: نضج الوعي العقدي والثقافي الإسلامي واقتناع الرّأي العام, وجود الإطار القانوني المناسب, اقتناع الإدارة الكامل بفكرة التّحوّل.

ج- دراسة منذر قحف 2002م بعنوان: "**عوامل نجاح المصارف الإسلامية** "، تناول الباحث في هذه الدراسة عدة قضايا تتعلق بالمعايير المحددة لنجاح المصارف الإسلامية. وأخذ الباحث عينة دراسته من سبعة مصارف إسلامية، في أربع سنوات، من عام 1998-2001، وتوصل إلى معايير النجاح من خلال المؤشرات الأساسية التي تتعلق بربحية المصرف الإسلامي.

مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحثين على بعض الدراسات والبحوث السابقة للمصارف التجارية في ليبيا، والتي قد شرعت بعض منها في التحول إلي نظام الصيرفة الإسلامية، منها من تحول بالكامل ومنها من فتح فروع ونوافذ

إسلامية داخل المصارف، والتي اتضح من خلالها وجود العديد من المعوقات التي تواجه هذه المصارف في عملية التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي، والمتمثلة في صعوبة توجيهات إدارة المصرف، والعامل التنظيم الإداري، عامل الكفاءات والخبرات , إضافة إلى عامل التشريعات والقوانين، وهذا الأمر جعل من المصرف الصحاري غير قادر على التحول إلى مصرف إسلامي. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- هل توجد معوقات تواجه مصرف الصحاري الليبي للتحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي؟

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في قياس العوامل التي يتوقع الباحثان أن تشكل معوقات أمام تحول مصرف الصحارى إلى مصرف إسلامي وهي:

1-إن توجهات إدارة المصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.

2 إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف التقليدي إلي مصرف إسلامي.

3-أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

4-إن التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان معوقات تحول المصرف الصحاري في ليبيا إلى مصرف يقدم خدماته بطريقة تنسجم وتتفق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال:

1. التعرف على المفاهيم الأساسية لتحول المصرفي.
2. بيان المعوقات التي تواجه المصارف التقليدية عند التحول.
3. إبراز الدور الإيجابي والسلبي للتحول نحو الصيرفة الإسلامية. باعتبارها أداة فاعلة لتقديم التمويل الذي يرتكز على أسس الشريعة الإسلامية عوضا عن المصارف التقليدية.

الجانب النظري:

دوافع ومصادر وانواع التحول:

يعني التحول في اللغة الانتقال من موضع إلى موضع أخر، وفي الاصطلاح هو الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا **(سعود، الربيعة، 1992، ص74)**، وهذا الانتقال يقتضي عادة أن يكون المتحول إليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه. وهنا سوف نهتم بالتحول المصرفي إي انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى أخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراءه واختلاف مصدره، وهذا يستدعي التعرف على

الدوافع الكامنة وراء التحول ومصادره ، ومن ثم بيان أنواعه من حيث الشكل والأسلوب. **(مصطفى، 2006، ص80)**

أولا: دوافع التحول:

المقصود بالدوافع هنا الأسباب، فإما أن يكون الانتقال من الوضع الحالي بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلابد لتجاوزها من تغيير هذا الوضع والانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال، أو التغيير هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي بأن الوضع الجديد يحقق لهم ايجابيات أكثر، وأن الانتقال إليه سيجعلهم أحسن حالاً من الوضع الذي هم عليه حالياً، وبناء عليه فإن أهم سببين أو دافعين إلى تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هما **(مصطفى، 2006، ص82)**:

1. السعي نحو تعظيم الأرباح: وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وهو تحقيق الأرباح، وحيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدراً خصباً لتحقيق أرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب.
2. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: وهذا يعني أن الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه، وهو الدافع الرئيسي وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق الشريعة الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن الممارسات المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

ثانياً: مصادر التحول:

وهي إما أن تكون من داخل المؤسسة أو من خارجها، أي أن المصارف التقليدية قد تسعى هي نفسها إلى التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو أن يكون التحول من جهة خارجية، وذلك على الشكل التالي:

1. اتخاذ قرار التحول من قبل القائمين على المصرف التقليدي وأصحاب القرار فيه، وذلك بدافع التوبة إلى الله تعالى، والتخلص من الأعمال والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
2. أن يكون مصدر تحول المصرف للعمل وفق الشريعة الإسلامية جهة خارجية خاصة ترغب بشراء المصرف وتحويله.
3. أن تقوم السلطة القانونية في الدولة باتخاذ قرار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها، وبالتالي التوقف عن التعامل بالربا وغيره مما يخالف الشريعة الإسلامية من خلال المصارف التقليدية، والعمل على تحويلها لتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومثل ذلك ما حدث في إيران والباكستان والسودان.

ثالثا : شروط نجاح عملية التحول المصرفي:

لضمان نجاح أي مصرف تقليدي يرغب في تحويل فروعه وإداراته للعمل المصرفي الإسلامي يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح, ومن أهمها:

(أ) إعداد خطة إستراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل: إن نجاح عملية التحول تتطلب التبني الواضح من مجلس الإدارة والإدارة العليا لإستراتيجية

التحول وتوفير الموارد المالية اللازمة لإنجازه, والتي يجب أن تشتمل على النقاط الآتية:

1. إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسمياً يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي للانتهاء من التعامل بالربا أو أي محذور شرعي آخر, وذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية إلى أن يحين الوقت الذي تم تحديده وأعلن عنه لتحويل المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي.
2. ويجب التأكيد هنا على أهمية الالتزام التام للعمل بالجدول الزمني المعلن, وأن المحك الرئيسي لمصداقية التدرج في التحول هو في التطبيق الفعلي لهذا الجدول, ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول الفترة الزمنية للتحول حتى لا يفقد المتعاملين مع المصرف ثقتهم في مصداقية التحول.
3. ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية, وأن يضع القائمون على المصرف نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار هام وحيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي ويتطلب ذلك الاستقلال المالي والمحاسبي للفروع الإسلامية عن المركز الرئيسي والفروع الأخرى والاستعانة بالمختصين في هذا المجال.
4. العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وتذليل وحل المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها, والعمل على تطوير تلك الفروع وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والرفع من كفاءتها باستمرار.
5. تطوير المنتجات المصرفية القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية, وابتكار منتجات مصرفية جديدة بديلا عن المنتجات غير المتوافقة مع الشريعة, على أن

يسند مهمة تطوير المنتجات إلى إدارة أو وحدة مستقلة تتخصص في هذا المجال, ويرصد لها الموارد المالية الكافية والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذه المهمة.

6. استحضار النية الخالصة والصادقة واحتساب الأجر عند الله تعالى في القيام بعملية التحويل وفي ممارسة الأنشطة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية واستشعار أن هذا العمل هو عبادة وطاعة وليس عمل تقليدي, لأن استشعار ذلك سيساعد بإذن الله على تحمل الأعباء والمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التحول .

(ب) التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي الإسلامي وباقي الوحدات التقليدية داخل المصرف، وذلك بما يضمن التكامل وتفهم طبيعة هذا العمل, ووضع الآليات التي تحقق هذا التعايش بينهما وحل أية خلافات قد تنشأ أولا بأول.

(جـ) إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين: إن اختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي يتطلب تدريب العاملين على فنون وآليات العمل المصرفي الإسلامي وتنميتهم وتحفيزهم على التطوير الذاتي لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية, وفق خطة تدريبية متعددة المراحل تغطى المفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية, وأن تشمل كل المستويات الإدارية بالوحدات المحولة.

(د) تعيين هيئة للرقابة الشرعية: يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من كبار العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي لتعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع

الإسلامية المحولة, وأن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

ويتعين على هيئة للرقابة الشرعية, أن تشرف على أعمال الوحدات الحولة وتدقق في شرعية المنتجات المصرفية الإسلامية, من صيغ تمويل واستثمار وصناديق استثمار إسلامية ونماذج وعقود للتعامل ودورات مستنديه ومعالجة محاسبية وفصل مالي وإداري عن أعمال الوحدات التقليدية داخل المصرف, وقد يتطلب الأمر تعيين مراقب شرعي داخلي أو إدارة داخلية للرقابة الشرعية, لتكون حلقة وصل بين الهيئة الشرعية والوحدات التنفيذية من خلال تصميم نظام للتدقيق الشرعي يقيس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.

(هـ) التدرج في التطبيق: ثبت بالتجربة أن التحول من العمل المصرفي التقليدي للعمل الإسلامي لا يمكن تنفيذه بنجاح بين عشية وضحاها, ولا تجدى القرارات السيادية الفورية للتحول, نظرا لأن الأعمال المصرفية بطبيعتها متشابكة متعددة الأطراف مع أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وجهات رقابية، ويحكم هذا التشابك علاقات قانونية مختلفة لا يمكن التعامل معها دفعة واحدة.

إن الأخذ بمبدأ التدرج في التحول يتيح للقائمين على هذا العمل الوقت اللازم لتدريب العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي ويعطيهم الفرصة للاتصال بالعملاء من المودعين والمستثمرين لتهيئتهم لهذا التحول, فضلا عن اكتساب ثقة الجهات الرقابية والمؤسسات ذات العلاقة.

(و) الاستمرار وعدم التراجع: إن اتخاذ قرار التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي الذى اتخذه المسئولون في المصرف التقليدي وإعلان ذلك على المجتمع يحتم عليهم الاستمرار في هذا التوجه حسب الخطط المعلنة (**مصطفى، 2006، ص،110**).

رابعاً: أنواع التحول: أي الكيفية التي يتم بها التحول وهي بشكل عام تتمثل في نوعين أساسيين للتحول هما: (**مصطفى، 2006، ص،105**)

1. التحول الكلي:

قد يكون التحول الكلى بقرار من السلطة السياسية أو النقدية, مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران.

وقد يكون قرار التحول الكلى وفق مبدأ التدرج في التطبيق, حيث تعلن إدارة المصرف عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتخرج خلالها المصرف من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية, حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية, وقد أخذ بهذا المدخل مصرف الجزيرة في السعودية والمصرف العقاري الكويتي ومصرف الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية.

2. التحول الجزئي:

التحول الجزئي الذي قد يبدأ بتحويل فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية أو تقديم منتج تمويل متوافق مع أحكام

الشريعة الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية, ولا توجد نية أو إرادة لدى إدارات المصرف في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة.

وقد يسند الإشراف على الفروع المحولة إلى أحد إدارات المركز الرئيسي, مثل إدارة الفروع أو إدارة الائتمان, وقد أخذ بهذا المدخل المصرف الوطني المصري والمصرف المصري الخليجي ومعظم البنوك التقليدية التي أنشأت فروع للمعاملات الإسلامية في مصر.

أو ينشئ المصرف الراغب في التحول إدارة مستقلة تتولى الإشراف على الفروع المحولة وتطوير العمل المصرفي الإسلامي وفق التوجه المعتمد من إدارة المصرف تعرف بإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية.

- وبشكل عام توجد ستة مداخل للتحول وهي:

1- مدخل التحول الكلى لكامل وحدات الجهاز المصرفي.

2- مدخل تحول مصرف بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

3- مدخل تحويل فرع تقليدي لفرع إسلامي.

4- مدخل أنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية.

5- مدخل تطوير منتجات مصرفية إسلامية.

6- مدخل تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية.

المتطلبات والمعوقات التي تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكـــام الشـــريعة الإســـلامية

إنّ أفضل شكل من أشكال التحول هو التحول الكلي، وذلك لما يعكسه هذا الشكل

من مصداقية لدى المصرف في التحول الحقيقي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يعكس وجود الرغبة الحقيقية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

أولا. متطلبات وعقبات قانونية تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

إنَّ المصارف بصفتها مؤسسات تخضع لنظم وقوانين الدول التي تعمل فيها، فإنّه من الطبيعي أن يكون لها ارتباطات وعلاقات مع الجهات المختصة في تلك الدول ممثلة بالمصرف المركزي، والذي يتولى مسألة الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، ومن أهم متطلبات وعقبات التحول القانونية ما يلي:

1. المتطلبات القانونية للتحول:

ويقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية، ويتجنب بذلك المساءلة، وتتمثل أهم المتطلبات القانونية في الأتي:

أ.صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي بعد اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب مراعاة كافة المتطلبات القانونية في الاجتماعات التي تمنح القرار الصفة القانونية.

ب. ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم القناعات الكافية والدلائل الشرعية على وجوب التحول وصلاحية تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغيرات في عقد

تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول.

2. المعوقات القانونية للتحول:

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تمنع أو تعيق تنفيذ المصرف التقليدي لعملية التحول، إذ لا بد أن تواجه تجربة التحول العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحوله، ونستطيع تلخيصها في الأتي:

أ. صعوبة التوفيق بين استصدار موافقة الجهات الحكومية المختصة من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية لقرار التحول من جهة أخرى، وذلك بسبب تلازم الأمرين وتوقف كل منهما على الآخر،

إضافة إلى عدم وجود قوانين أو تشريعات تنظم أو تبين المتطلبات القانونية اللازمة لتحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.**(حسان، 2002، ص158)**.

ب. تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة والمتعلقة بإعلان وتنفيذ المصرف التقليدي للتحول، مما يعني الاستمرار في التعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة، أو التوقف عن تقديمها والتعرض للخسائر المالية، لذا فإن الواجب على الجهات المختصة ضرورة تشكيل لجان مختصة تعنى بدراسة طلبات التحول واتخاذ القرار اللازم بأسرع وقت ممكن.

جـ. هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية، **(يسري، 2000، ص23)** والتي تعتبر العقود الربوية عقودا صحيحة من الناحية القانونية، الأمر الذي

يحول دون إلزام الأطراف الأخرى بتعديل عقودها مع المصرف التقليدي عند التحول بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية التحول.

ثانياً. متطلبات والمعوقات شرعية تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

إنّ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يتطلب القيام بتعديل كافة أعمال وأنشطة المصرف على الوجه الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، وبما أن أغلب أعمال المصرف التقليدي وأنشطته قامت أساسا على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية كالتعامل بالربا وغيره، فإن تعديلها لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها، وفيما يلي أهم المتطلبات والعقبات الشرعية التي تواجه تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

1. **المتطلبات الشرعية للتحول:**

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول، كي يصح تحوله من الناحية الشرعية، ويحقق مراد الله سبحانه وتعالى من الالتزام بالأوامر والنواهي التي فرضها الله سبحانه وتعالى لتنظيم المعاملات المالية، وفيما يلي أهم هذه المتطلبات:

أ. التوبة عن التعامل بالربا، والعزم على عدم الرجوع إلى التعامل فيه، وتحقيق معنى التوبة الشرعية يستلزم القيام بما يلي:

- الإقلاع عن الذنب فورا والمتمثل في التعامل بالربا.
- الندم على ما صدر منه سابقا من المداومة على التعامل بالربا، والمحاولة قدر المستطاع التكفير عن هذا الذنب من خلال الإكثار من فعل الخبرات وإنفاق

الأموال في وجوه البر والإحسان وذلك انطلاقا من قوله تعالى: "إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ". **(سورة هود، الاية114)**.

• عقد النية على عدم العودة إلى التعامل بالربا، أو أي من العقود المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

• تدارك ما أمكن تداركه من رد الحقوق لأصحابها لأن من أهم شروط التوبة رد المظالم لأصحابها.

ب. تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية: تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، ولهم خبرة طويلة ومتخصصة في مجال المعاملات المالية، بحيث يتم تنفيذ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشرافهم وإطلاعهم، لأن التحول يعني الانتقال من الوضع السابق– التقليدي –إلى الوضع الجديد والذي يقتضي توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللتأكد من صحة تطبيق هذا الانتقال لا بد من أن يكون تحت إشراف متخصصين في الشريعة الإسلامية وذلك لضمان نجاح المسيرة الشرعية للمصرف التقليدي أثناء وبعد التحول، (موقع الهيئة الشرعية الكويت) وامتثالا لقوله تعالى " :فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ"**(سورة النحل، الآية 43)**.

جـ. تعيين مراجعين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده، طبقا لما هو وارد في معيار الضبط رقم (3) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي **(ابوغدة، 2002، ص32)**.

ث.استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صوره وأشكاله وخاصة المشتمل على الربا، إحلال التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية **(البعلي، الديوان الاميري الكويتي، ص43)**.

3. المعوقات الشرعية التي تواجه التحول:

في ظل الأوضاع التي تعيشها المجتمعات الإسلامية تحت سيادة الأنظمة الوضعية لا بد أن تواجه تجربة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحول المصرف التقليدي والمتمثلة في الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة، التي يجب أن تكون في متناول واضعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لأحكام الشريعة لتخطيط عمليه التحول، ومعالجة مستجداته، واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية.

ومن أبرز المشكلات التي قد تطرأ على عملية التحول، ظهور العديد من المسائل الفقهية التي تفتقر إلى أحكام شرعية واضحة، وهذه المسائل ما يلي:

1. حكم استمرار المصرف التقليدي بممارسة الأعمال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بعد صدور قرار التحول عن الجمعية العمومية للمصرف، وقبل صدور موافقة الجهات الرسمية المختصة.

2. حكم الأموال التي قبضها المصرف والناتجة عن أعماله السابقة المخالفة بجلّها لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي انتهت جميع آثارها وما يتعلق بها قبل اتخاذ المصرف لقرار التحول (**ابوغدة، 2002، ص313**).

الجانب العملي:

منهجية الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وذلك من خلال سحب عينة من مجتمع الدراسة بحيث تمثل صورة علمية صحيحة عن أفراد مجتمع الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات اللازمة على البيانات الأولية الميدانية والتي تمّ الحصول عليها عن طريق الاستبيان، حيث اشتملت ذلك الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي استخدمت لقياس المتغيرات البحثية، وقد أُجرى اختبار مبدئي على الاستبيان. وبناءً عليه أدخلت بعض التعديلات على الأسئلة، وتمَّ صياغتها في صورتها النهائية.

مجتمع وعيِّنة الدراسة:

ويمثل مجتمع الدراسة فى مصرف الصحاري الرئيسي، ويعتبر مصرف الصحاري الليبي احد اكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتشمل عينة الدراسة مدراء المصارف ومساعديهم ورؤساء الاقسام ومساعديهم والموظفين بالمصرف.

أداة الدراسة:

استخدمت أداة جمع البيانات اللازمة وذلك لتحليلها، وإمكانية إجراء اختبار الفرضيات وصولاً إلي تحقيق أهداف الدراسة، وتعتبر الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وهي من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وفضلاً عن ملاءمِتها لطبيعة هذه الدراسة.

ويذكر عبيدات وآخرون أن الاستبانة من الأدوات الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وأن الاستبانة تستخدم للحصول على حقائق

عن الظروف، والأساليب القائمة بالفعل، فضلاً عن أنها وسيلة ميسرة لجمع البيانات اللازمة (**عبيدات، 2003، ص145**).

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 60 استبانه، ولم يتحصل إلا على 55 استبانه، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد 9 استبانه لعدم جدية الإجابة عليها وعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عنها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 46 استبانه، كما تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية، كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة حسب التدرج التالي: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولا: البيانات الشخصية:تم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي **spss** لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض السمات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

1. الجنس

يتبين من الجدول رقم (1) إن اغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ نسبة لذكور 91.3% في حين بلغت نسبة الإناث 8.7%. ويمثل هذا التباين في العينة المجوعة الأصلية في مجتمع الدراسة، ويعزي ذلك إلي أن أغلبية العاملين من فئة الذكور، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع ونظرته إلى المرأة العاملة إضافة إلى قلة نسبة عدد النساء العاملات بالمجتمع.

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب عامل الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	42	%91.3
أنثى	4	%8.7
المجموع	46	%100

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

2.المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (2) أن اغلب أفراد عينة هذه الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية، حيث قسمت أفراد هذه العينة إلى أربعة مجموعات تبعا للمؤهل العلمي, المجموعة الأولى وهم من حملة الشهادات الثانوية العامة فقط حيث بلغت نسبتهم (2.2%) في حين بلغ نسبة حملة شهادات البكالوريوس (78.3%)، بينما بلغت نسبة حملي درجة الماجستير(19.6%).

كما يتضح مما سبق أن هناك تنوع في المؤهلات العلمية حيث كان غالبية أفراد المجتمع من حملة البكالوريوس والماجستير بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع من حملة الشهادات الجامعية، وهذا مدلول ايجابي حيث أن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد في فهم أسئلة البحث والإجابة عليها بمهنية وبطريقة صحيحة مما يعطي نتائج اقرب للواقع.

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب عامل المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة	1	%2.2
بكالوريوس	36	%78.3
ماجستير	9	%19.6
المجموع	46	%100

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

3.المسمي الوظيفي:يوضح الجدول رقم (3)أن نسبة (67.4%) من العينة المبحوثة من الموظفين، 31 عاملاً، وحيث بلغت نسبة (19.6%) من مجتمع الدراسة بدرجة، رئيس قسم، 9 عاملاً، وتراوحت نسبة(8.7%) من العينة المبحوثة،بدرجة مساعد رئيس قسم، 4 عامل، أما نسبة (2.2%) تراوحت بين مدير ومساعد مدير، بالعامل واحد لكل منهم.

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب عامل المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	1	%2.2
مساعد مدير	1	%2.2
رئيس قسم	9	%19.6
مساعد رئيس قسم	4	%8.7
موظف	31	%67.4
المجموع	46	%100

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

4. سنوات الخبرة

أما بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة، فقد أسفرت نتائج التحليل أن أفراد العينة الذين لديهم اقل من 5 سنوات خبرة وصل عددهم إلى 20 عاملا بنسبة (43.5%) وهي أكبر نسبة من العينة المستهدفة ، وفي حين بلغت نسبة (41.3%) من العينة المستهدفة تراوحت سنوات الخبرة لديهم 10 فأكثر سنوات، 19 عاملاً، بينما الذين خبرتهم عن 5-9 سنوات فقد بلغت نسبتهم (15.2%) من إجمالي العينة المستهدفة، 7 عاملاً.

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب عامل سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	20	%43.5
5-9 سنوات	7	%15.2
10 سنوات فأكثر	19	%41.3
المجموع	46	%100

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

ثبات وصدق اداة الدراسة (اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة، وكان معامل الثبات الكلي (.65) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

ثانيا: تحليل فرضيات الدراسة

لاختبار فروض الدراسة تم استخدم الانحدار الخطي البسيط Simple Regressions Mode، وهو نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع واحد وبين متغير مستقل أو أكثر من متغيرات الدراسة. كما يستخدم لدراسة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع من خلال درجات المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة العلاقات من حيث القوة والاتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويتسنى كذلك به دراسة معامل الارتباط (correlation) بين هذه العلاقات الإحصائية، ويتطلب استخدام الانحدار الخطي المتعدد تحديد طبيعة أو شكل العلاقة بين هذين المتغيرين، ويتأتى ذلك بتوفيق خط مستقيم ليصف العلاقة بين المتغيرين ويعرق هذا الخط بخط الانحدار.(**غنيم، وصبري، 2000، ص181**).

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها لاختبار **الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على " إن توجهات إدارة المصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي**.كشفت الدراسة على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.01) بين متغيرات الدراسة، حيث كان معامل التحديد يساوي (0.238).

وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 0.05 وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين الرغبة في التحول وتوجهات إدارة المصرف، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 0.488، ومستوي معنوية = 0.001) مما يدل على توجهات إدارة المصرف لها اثر علي الرغبة في التحول لدي عينة الدراسة.

جدول رقم (5) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الأولي

البيان	معامل التحديدR2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
العلاقة بين الرغبة في التحول وتوجهات إدارة المصرف	.238	.211	.488	13.730	.001	2.763	.008

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

يتضح من جدول رقم (5)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف= 13.730)، دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى دلالة تأثير توجهات إدارة المصرف على الرغبة في التحول لمصرف موضع الدراسة، حيث تبين أن وقيمة t تساوي (2.763)،عند مستوي دلالة (0.001).

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (0.238)، مما يعني تفسر 23.8% من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (0.211)، وبناء على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (6) فان للمتغير المستقل توجهات إدارة المصرف اثر على المتغير التابع الرغبة في التحول، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناءاً عليه يتم قبول الفرضية الأولي.

الفرضية الثانية إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف التقليدي إلي مصرف إسلامي. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف التقليدي إلي مصرف إسلامي.

جدول رقم (6) يوضح ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية

البيان	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
العلاقة بين الرغبة في التحول والتنظيم الإداري والإجراءات الإدارية	.128	.108	.357	6.434	.015	2.894	.006

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

يتضح من جدول رقم (6)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف= 6.434)، غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (ت = 2.94)،عند مستوي دالة (0.001)، أيضا غير دالة إحصائيا، مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر المتغير المستقل التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية على المتغير التابع الرغبة في التحول. وبناءاً عليه يتم رفض الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار

الخطي البسيط لدراسة قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

جدول رقم (7) ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الخامسة

البيان	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
العلاقة بين الرغبة في التحول وقلة الكفاءات والخبرات البشرية	.100	.097	.317	4.778	.034	3.997	.000

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

يبين لنا الجدول رقم (7) والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل التحديد يساوي (0.100)، مما يدل على وجود علاقة موجبة، وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قلة الكفاءات والخبرات البشرية والرغبة في التحول حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 317.، ومستوي معنوية = 001.) مما يدل على أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية تأثير على الرغبة في التحول لدى عينة الدراسة.

من جهته يشير تحليل التباين أن قيمة (ف= 4.778)، وقيمة (ت= 3.997)، عند مستوي دالة (.001) مما يشير إلى دلالة تأثير قلة الكفاءات والخبرات البشرية على الرغبة في التحول موضع الدراسة، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (.100)، مما يعني أن الرضا يفسر 1% من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (.097). وبناءاً عليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول. وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية .

جدول رقم (8) ملخص تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الرابعة

البيان	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
العلاقة بين الرغبة في التحول التشريعات والقوانين	.069	.048	.263	3.281	.077	4.766	.000

المصدر: إعداد الباحثين واقع التحليل الاحصائي spss

يتضح من جدول رقم (8)، انه على الرغم من إن قيمة (بيتا =0.263) دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، إلا إن قيمة(ف= 3.281) عند مستوي الدلالة (0.077) مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر المتغير المستقل

التشريعات والقوانين على المتغير التابع الرغبة في التحول. وبناءاً عليه يتم رفض الفرضية الرابعة.

النتائج:

1-أظهرت الدراسة إن توجهات إدارة المصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.

2- كشفت نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرض الثاني والذي مفاده إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف التقليدي إلي مصرف إسلامي، غير دالة إحصائيا، مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر المتغير المستقل التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية على المتغير التابع الرغبة في التحول.

3- أكدت النتائج على ان قلة الكفاءات والخبرات البشرية وحداثة التجربة سواء لدى العاملين فيها أو المتعاملين معها تعد عائقاً أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.

4- كما أوضحت الدراسة أن التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول، وان خضوع المصارف الاسلامية الى قانون المصارف الحالى قد يتنافى مع طبيعة عملها وخصوصيتها، ويؤدى الى تحملها الالتزامات المترتبة عليها مثل المصارف التقليدية الربوية، هذا بالإضافة الى الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة المصرف المركزي.

5- من خلال الدراسة الميدانية تم قبول الفرضية الاولي التي نصت علي *إن توجهات إدارة المصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف إلى مصرف إسلامي.*

6- من خلال الدراسة الميدانية تم قبول الفرضية الثانية والتي نصت علي إن التنظيم الإداري والإجراءات الإدارية بالمصرف تعد عائقا أمام تحول المصرف التقليدي إلي مصرف إسلامي.

7- تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص علي أن قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة قلة الكفاءات والخبرات البشرية المتوفرة لدى المصرف تعد عائقا في عملية التحول.

8- تم رفض الفرضية الرابعة التي نصت علي *ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول*. للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة ان التشريعات والقوانين المنظمة في المصرف تعد عائقا في عملية التحول. وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية .

التوصيات:

1- يجب إعداد خطة إستراتيجية متكاملة للتحول وتشكيل فريق عمل ولجان خاصة لها.

2- يجب إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء والمساهمين في المصارف المزمع تحويلها إلى مصارف إسلامية.

3- يجب على المصرف التقليدي تقديم طلب تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي إلى المصرف المركزي قبل عملية التحول

4-يجب تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية قبل القيام بعملية التحول.

5- يجب إعادة تأهيل عناصر ليبية للعمل المصرفي الإسلامي من المصارف التجارية التقليدية قبل عملية التحول.

6- يجب على المصرف المركزي تشجيع المصارف التقليدية نحو التحول وفتح فروع إسلامية.

7- يجب الاستعانة بخبرات وتجارب بعض الدول العربية نحو التحول.

8- يجب أن يكون الدافع الرئيسي من التحول هو الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والخوف من محاربة الله ورسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) من التعامل بالربا.

المراجع:

1. أبوغدة، عبدالستار، تحول المصرف إلى مصرف إسلامي، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة، ط1، 2002.
2. أحمد، نصر صالح، يحيى محمّد، إمكانيّة تطبيق نموذج المصارف الإسلاميّة على المصارف اللّيبيّة، المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية فى ليبيا، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2008/06/30.
3. إقبال منور، أوصاف أحمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1998.
4. البعلي، تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والبنوك التقليدية الأخرى، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة، الديوان الاميري الكويت.

5. حسان، حسين حامد،" خطة تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي –تجربة مصرف الشارقة الوطني"، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002، كتاب الوقائع.
6. عبيدات، ذوقان " البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه) 2003.
7. غنيم، أحمد الرفاعى، وصبري، محمود نصر ، 2000.
8. مصطفى، مصطفى أبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.
9. يسري، أحمد عبدالرحمن،" البنوك التقليدية والتحول إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية"، بحث مقدم لندوة البركة السادسة عشرة للاقتصاد الإسلامي، بيروت، 1999، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 229، 2000.